

النشرة رقم 2 – نيسان (إبريل) 2019

هذه هي النشرة الإعلامية الثانية التي تصدرها الآلية الدولية المحايدة المستقلة (تُدعى اختصارًا IIM أو "الآلية") للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن أخطر الجرائم وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/ مارس 2011. وكما أسلفنا عند إصدار النشرة الأولى، فإن هذه النشرات تهدف إلى تعزيز التواصل المتبادل بين الآلية ومجموعة كبيرة من المنظمات السورية غير الحكومية. عقب إصدار النشرة الأولى، قامت عديد من المنظمات السورية غير الحكومية بالتواصل مع الآلية، إما عبر البريد الإلكتروني (iiimsyria@un.org) أو بصورة شخصية على هامش الفعاليات التي حضرها ممثلو الآلية.

طلبت بعض المنظمات غير الحكومية التي تواصلت مع الآلية لأول مرة على إثر النشرة الافتتاحية السابقة أن تعرف المزيد عن الآلية. في حين قررت منظمات أخرى بالفعل مشاركة بياناتهم مع الآلية، بحيث تصبح جزءًا من المستودع المركزي للمعلومات والأدلة الذي أنشأته الآلية. ومن ثم - رهنًا بأي شروط يُتفق عليها - تكون هذه البيانات متاحة للمدعين العامين والقضاة الذين يحققون أو يحاكمون في الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في سوريا. وقد استفادت عدة منظمات غير حكومية بالفعل من إمكانيات الآلية في الحفظ الجنائي للأدلة والبيانات طبقًا لمعايير القانون الجنائي، مع احتفاظ المنظمة غير الحكومية بالقدرة على مواصلة استخدام البيانات التي شاركتها. وقد لزم في بعض الحالات إبرام مذكرة تفاهم بين الآلية والمنظمة لتحديد إطار التعاون بينهما.

كما وردت إلى الآلية تعليقات واستفسارات حول القضايا التي أثرت في النشرة الأولى. ترحب الآلية بهذا التواصل المتبادل من الجانبين، وستواصل توظيف النشرات لمناقشة الأسئلة الملحة والتي قد تكون ذات أهمية للنطاق الأوسع من المجتمع المدني. سنتناول هذه النشرة اثنين من بين هذه الأسئلة، أولهما: ما أهمية أن تحتفظ الآلية بمستودع مركزي شامل للمعلومات والأدلة رغم قيام المنظمات غير الحكومية بجمع الأدلة على نطاق واسع؟ وثانيهما: لماذا يتعين على الآلية الحفاظ على درجة عالية من السرية فيما يتعلق بعملها الموضوعي؟

ما أهمية أن تحتفظ الآلية بمستودع مركزي شامل للمعلومات والأدلة رغم قيام المنظمات غير الحكومية بجمع الأدلة على الجرائم المرتكبة في الجمهورية العربية السورية؟

➤ فوضت الجمعية العامة الآلية حين أنشأتها "بجمع وتوحيد وحفظ" الأدلة على الجرائم المرتكبة في الجمهورية العربية السورية. (<https://undocs.org/A/RES/71/248>) وتؤكد اختصاصات الآلية هذه المهمة. وهناك تركيز شديد على جمع الآلية للمواد من كافة المصادر ذات الصلة وتنظيمها لتسهيل استخدامها في الدعاوى الجنائية. ومن ثم، فإن إنشاء مستودع مركزي شامل للمعلومات والأدلة هو العمود الفقري للولاية التي منحتها الجمعية العامة للآلية.

➤ هناك فوائد عديدة لمستودع الآلية المركزي الشامل:

- في حين أن بعض المنظمات غير الحكومية أمكنها جمع البيانات من المصادر المفتوحة ومن البيانات المركزية التي جمعتها المنظمات غير الحكومية الأخرى وقامت بتحليلها، فإن طبيعة ولاية الآلية تسمح لها بجمع المعلومات والأدلة على نطاق أوسع، وذلك من مصادر تشمل هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية والدول (وهذا يشمل الأدلة التي جمعها المدعون العامون لخدمة تحقيقاتهم السابقة أو الجارية) والأفراد وجميع المنظمات السورية غير الحكومية.
- تجميع البيانات من أكبر عدد ممكن من المصادر المتنوعة يزيد من فرص بناء قضايا أقوى، إذ يمكن من رؤية أكثر دقة لمدى ملاءمة الدليل وقيمه الإثباتية، انطلاقًا من رؤيته في سياق طيف من الأدلة الأخرى. كما يعزز هذا التجميع إمكانية الكشف عن المعلومات غير الدقيقة ومكافحتها.
- تعطي المعلومات والأدلة التي يحتويها المستودع المركزي الشامل للآلية الجرائم التي ارتكبتها كافة الأطراف، مما يتيح للآلية تركيب صورة كاملة للأحداث، وهذا يساعد على توقع مواطن الضعف المحتملة في الأدلة ومن ثم معالجتها.
- تضمن الآلية حفظ الأدلة على نحو يتفق مع معايير القانون الجنائي.

- تضمن الآلية احتواء مستودعها المركزي على شتى أنواع الأدلة، والتي قد يصعب على المنظمات غير الحكومية وحدها الاحتفاظ ببعض أنواعها، وتشمل أدلة الشهود، والأدلة الوثائقية، والأدلة الرقمية، وصور الأقمار الصناعية والأدلة المادية.
- يحذ المدعون العامون والقضاة اللجوء إلى مستودع مركزي واحد للأدلة تحت رعاية الأمم المتحدة لطلب المساعدة - سواء لخدمة تحقيقاتهم الهيكلية أو لكل قضية على حدة - بدلاً من إرسال طلبات متعددة للمساعدة إلى عدة جهات.
- إن إنشاء مستودع واحد للآلية يمكنها من استخدام طاقاتها الاستقصائية على نحو استراتيجي لسد الفجوات في مجموعة الأدلة والعمل على تحقيق المساءلة الشاملة.
- سيقرع هذا المستودع ذاكرة الدول كلها والمجتمع الدولي بأسره للتذكير بأن غالبية الدول الأعضاء اتفقت على ضرورة تحقيق مساءلة موثوق فيها وشاملة عن الانتهاكات والإساءات المرتكبة - لأجل تحقيق أي عملية سلام مستدام في سوريا مستقبلاً.

➤ إن إنشاء مستودع مركزي حقيقي شامل للمعلومات والأدلة هو أمر مكثف، فتكاليف تخزين وتأمين ذلك الحجم الكبير والمتنوع من الأدلة التي تشكل جزءاً من المستودع هي تكاليف باهظة، وحيث إنه من المنطقي أن تتحمل جهة واحدة التكاليف المترتبة على المستودع المركزي الشامل والموارد اللازمة له، فالمناسب أن تتكبدها الأمم المتحدة.

لا يقلل إنشاء الآلية لمستودع مركزي شامل للمعلومات والأدلة من الحاجة إلى جهود المساءلة التي يقوم بها المجتمع المدني السوري، بل على العكس تماماً، إذ يضمن هذا المستودع للآلية أن المعلومات والأدلة التي جمعتها المنظمات غير الحكومية يتم استخدامها على أفضل وجه ممكن على المدى الطويل. إن استمرار عمل المنظمات غير الحكومية هو أمر أساسي. ويحمل إنشاء الآلية في طياته الكثير من الفرص الجديدة للمجتمع المدني لتعزيز المساءلة من خلال تنسيق العمل مع الآلية: فعلى سبيل المثال، بدأت الآلية في الانخراط مع المنظمات غير الحكومية التي تركز عملها على بناء ملفات القضايا وعلى تمثيل الضحية في الدعاوى أمام الولايات القضائية الوطنية. وحين تمنح هذه المنظمات غير الحكومية الآلية تخبوياً للوصول إلى المواد الموجودة في الملفات التي بنوها، تصبح لدى الآلية إمكانية رفد ملف هذه القضية بمعلومات وأدلة إضافية. ويجدر بالذكر أن الآلية لا تألو جهداً في مواصلة استكشاف أشكال أخرى للتنسيق مع المنظمات غير الحكومية - بما يتوافق مع متطلبات الآلية من الاستقلال والحياد.

لماذا يتعين على الآلية الحفاظ على درجة عالية من السرية فيما يتعلق بعملها الموضوعي؟

- تتطلب اختصاصات الآلية الحفاظ على الطبيعة السرية لعملها الموضوعي. إن سرية فحوى عمل الآلية هي واحدة من السمات الرئيسية التي تختلف فيها عن هيئات تقصي الحقائق المعنية بحقوق الإنسان، مثل لجنة تقصي الحقائق المعنية بسوريا، التي تقدم تقارير علنية عن عملها.
- هناك أسباب تشغيلية وجيهة تدعو إلى الحفاظ على السرية - بالنظر إلى طبيعة القانون الجنائي التي تصطبغ بها ولاية الآلية. وبيان هذه الأسباب كما يلي:
 - السرية هي سمة مهمة في أي عمليات تحقيق متوافقة مع القانون الجنائي.
 - إن دعم التحقيقات والملاحقات القضائية التي يقوم بها آخرون فيما يتعلق بالجرائم الدولية المرتكبة في سوريا هو أحد المهام الأساسية للآلية. ومن المهم أن تلعب الآلية دور الدعم هذا دون التدخل في عمل هيئات الادعاء والسلطات القضائية المعنية بهذه الدعاوى. يجب أن تكون هذه السلطات هي صاحبة القرار في تحديد التوقيت والكيفية المناسبين للإعلان عن وجود ومضمون ومرحلة التحقيق الجنائي. لذلك، ليس من الحكمة أن تكشف الآلية علناً عن محتوى القضية التي تبنيها قبل وصول هذه القضية إلى السلطة المتلقية.
 - وهذا يفسر أيضاً لماذا لا يجوز للآلية مشاركة الأدلة التي تجمعها والعمل التحليلي الذي تنتجه سوى مع المدعين العامين والمحاكم، حيث لا يمكنها - مثلاً - مشاركة هذه المواد مع آليات تقصي الحقائق أو الإسناد التي لها وظيفة إعداد تقارير عامة. إذ يمكن أن يتسبب الكشف العلني للأدلة التي جمعتها الآلية من خلال التقارير العامة للآخرين - حتى دون الإشارة إليها على أنها مواد الآلية - في الإضرار بجهود بناء ملفات القضايا المتعلقة بالقانون الجنائي والمحاکمات في تلك القضايا من قبل الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة.
- على أن للآلية أن تكشف عن بعض المعلومات حول جوانب تحقيقاتها حين تطلب مساعدة محددة من مقدمي المعلومات المحتملين - بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وسوف تقوم الآلية بذلك فقط بالقدر الذي تتطلبه الأسباب التشغيلية، وبالصورة التي لا تمس بالتحقيقات، وإذا تيقنت من وجود الثقة بين الآلية وبين تلك الجهة المطلوب منها، بحيث تضمن الحفاظ على سرية التحقيق. وهذا مشابه للحالة التي قد يقوم فيها المدعي العام الوطني بالإفصاح عن معلومات حول قضية يتم التحقيق فيها عندما يطلب مساعدة الآلية في توفير المعلومات المتعلقة بالقضية. في كلتا الحالتين، ينبغي الحفاظ على سرية المعلومات التي تم الكشف عنها لأسباب تشغيلية.

➤ وأخيراً، بالنسبة للمنظمات غير الحكومية التي تساعد الناجين في الوصول إلى العدالة من خلال تقديم الشكاوى أمام المحاكم باسم هؤلاء الناجين، تصبح هذه المنظمات غير الحكومية أطرافاً في القضايا المعنية، وبذا يمكنهم الوصول إلى المواد التي تشاركها الآلية في تلك القضية المعنية وبالدرجة التي تتسق مع الإجراءات المعمول بها في تلك الولاية القضائية.

كما تسرد الآلية في هذه النشرة مستجدات عملها المتعلق بالنهج الذي يركز على الضحايا. فالآلية ملتزمة بالسعي إلى فهم أعمق لماهية التحديات التي تواجه الضحايا وأولوياتهم في العدالة، من أجل تحديد استراتيجيات فعالة لإشراكهم في عمليات المساءلة. ولأجل ذلك، تقيم الآلية نتائج المشاورات والمناقشات التي أجرتها جهات أخرى سواء من داخل الأمم المتحدة أو خارجها. تعتزم الآلية كذلك استشارة المنظمات السورية غير الحكومية حول وجهات نظرهم في كيفية ضمان أن يعكس نهج الآلية في المساءلة منظور الضحايا، خاصة في ضوء تباين الضحايا وأهمية تجنب التعميمات، والحاجة إلى مراعاة المعايير الدينية والجندرية والثقافية وغيرها. لذا فإن الآلية تشجع المنظمات غير الحكومية التي ترغب في التقدم بأرائها واقتراحاتها على أن تتواصل مع الآلية عبر البريد الإلكتروني الرسمي في غضون الأشهر القليلة المقبلة.

كيف يمكن للمنظمات غير الحكومية التواصل مع الآلية؟

يمكن للمنظمات غير الحكومية الراغبة في التعاون مع الآلية أن تتواصل معنا في أي وقت على العنوان التالي

iiimsyria@un.org

يمكنكم التنويه إلى موضوع رسالتكم لنا في خانة موضوع الإيميل حتى نعتجل من الرد عليكم.